إن من حق النساء التمتع بأعلى مستوى من الصحة بدنيا ونفسيا وإجتماعيا، كما لا يجوز فرض سياسات سكانية على المرأة والأسرة لا تضمن كفالة الحقوق في مجال الصحة الإنجابية والجنسية والاعتراف بالحق في الإجهاض المأمون.

– إن صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية مازالت مشوهة تخضع لقوالب ثقافية وإجتماعية متخلفة لا تحترم إنسانيتها ودورها الأساسي في المجتمع.

إن خطورة وسائل الإعلام وتأثيرها الطاغي على المجتمعات العربية يدعو لاتخاذ قرارات مسؤولة وواعية لتصحيح الصورة الإعلامية للنساء وتطوير الوعي المجتمعي والأداء المهني للنساء العاملات في ميدان الإعلام والاهتمام بإجراء دراسات ميدانية للتعرف على الاحتياجات الإعلامية والاتصالية للنساء العربيات في الريف والحضر بما يبرز أهمية دورهن في المجتمع وإنجازاتهن وتطلعاتهن.

– إن نهوض مجتمعاتنا يستدعي نشر الوعي بحقوق الإنسان والديمقراطية عن طريق خطط وبرامج تربوية تشارك الحكومات ومؤسساتها ومختلف هياكل المجتمع المدني في وضعها وتنفيذها على أن تتضمن اقرارا صريحا بحقوق النساء في مختلف المجالات وتغرس قيم المساواة الفعلية بين الجنسين.

– ان التحولات العالمية الراهنة وما يشهده العالم من هزات وأزمات وما يدور في البلدان العربية من نزاعات، تنعكس بصفة مباشرة على أوضاع حقوق النساء وتجعلهن أكثر تعرضا للتجاوزات والعنف وغيرها من أشكال الانتهاكات.

ان الاعتراف بحقوق المرأة يستدعي العمل على حمايتها في كل الأوضاع والأماكن ويستوجب إيلاء أهمية خاصة للنساء في النزاعات المسلحة والسجينات السياسيات والنساء اللاتي يعشن في ظل الإحتلال بتأكيد حقوقهن في الحفاظ على الهوية الثقافية وضمان حق العودة للاجئات والمنفيات والمشردات والنازحات والمهاجرات.

كما أن سياسة الحصار الاقتصادي التي أصبحت تعتمد من طرف بعض القوى المهيمنة تضر بحق الحياة لدى الشعوب وتؤثر بصفة خاصة في المرأة والطفل مما يستدعي رفع الحصار دون قيد أو شرط وعدم اللجوء إليه باعتباره انتهاكا لحقوق الشعوب.

– إن استعمال الدين لأغراض سياسية تتنافى وحقوق الإنسان أصبح موجها خاصة لضرب حقوق النساء وانتهاك كرامتهن. إن محاصرة المرأة والحد من حرياتها وقتلها والتمثيل بها تدعو إلى وقفة حازمة لمحاربة كل أشكال التطرف والتعصب.

كما ندعو جميع الحكومات العربية إلى ما يلي:

– أن تلتزم بهذه المقترحات والمطالب وتعمل على ادماجها في برنامج العمل الدولي وتطبيقها في سياساتها وبرامجها الوطنية.

– أن تلتزم بصورة لا تحتمل أي تراجع بحقوق الإنسان للمرأة كحقوق شاملة ومتكاملة لا تقبل التجزئة.